مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الرابع/ العدد الثاني
ديسمبر 2017

OEB Univ. Publish. Co.

البطالة؛ سبب أو/و نتيجة لظاهرة الفقر

- دراسة مقارنة: الجزائر، تونس و المغرب-

Unemployment; cause and / or consequence of poverty
- A comparative study between Algeria, Tunisia and Morocco-

أ. لامية حمايزية
lamiahamaizia@gmail.com
جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي

تاريخ الاستلام: 2017/09/10 **تاريخ التعديل:** 2017/12/09 **تاريخ قبول النشر:**2017/12/12
تصنيف JEL: I32, J21, J23, J60

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز العلاقة السببية بين البطالة و الفقر، هذه العلاقة ذات التأثير على الحياة السوسيو اقتصادية للدول و حتى السياسية منها والبيئية. هذين الظاهرتين متلازميتن في المجتمع، إن وجد أحدهما استفحل الآخر و زادت حدته. و بالتالي تعد البطالة من أبرز المحددات السوسيو–اقتصادية لظاهرة الفقر. إن الدول المغاربية شأنها شأن العديد من دول العالم، و التي حاولت إيجاد حلول لظاهرة البطالة بإتباعها مجموعة من الاستراتيجيات و السياسات في سوق العمل. يبقى نجاح السياسات المطبقة يفتقر لمكونات ربما أهمها الاستقرار السياسي، و الحلول التي تأخذ بعين الاعتبار خصائص الدولة وسكانها، بعيدا عن الحلول المستوردة...

و قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج، ربما أهمها: أن النتائج المحققة للتقليل من ظاهرة البطالة في الدول الثلاث (الجزائر، تونس و المغرب) متمايزة، رغم ما يجمع هذه الدول من تاريخ وجغرافيا. لكن تشترك في مجموعة من الأسباب، و التي من بينها: غياب الاستراتيجيات الوطنية المتوافقة مع متطلبات سوق العمل، غياب التوافق بين المخرجات التعليمية و متطلبات العمل، تفضيل العيش في المناطق الحضرية...

الكلمات المفتاحية: البطالة، الفقر، سوق العمل، هيكل البطالة، البلدان المغاربية.

Abstract :

We aim through this paper to highlight the cause and effect relationship between unemployment and poverty, this relationship can impact socio-economic life, even political life and the environment. Indeed, the two phenomena influence one another, therefore the appearance or existence of one can inform us about the magnitude of the other. Maghreb countries, like other countries in the world, have tried to implement strategies and policies to thwart unemployment, particularly, by boosting the labor market. However, these policies, which are applied, lack ingredients. Among these ingredients like: political stability in the region, and solutions that take care of the specificity of the country and its population, away from turnkey solutions imported ...

We have arrived at several results, among them: the causes and consequences of unemployment are not always the same in the three Maghreb countries (Algeria, Morocco and Tunisia), while the causes of this phenomenon are similar, among these causes: a real absence of a national strategy that converges with the labor market, a divergence between the outputs of the education system and the labor market inputs; and there is a preference to settle well in cities compared to villages.

Key words: Unemployment, Poverty, Labor market, Unemployment Structure, Maghreb Countries.

مقدمـــة:

عادة ما يرتبط مصطلح الفقر بالدخل المتوفر لكل فرد، و الذي يمكن أن يتعدى إلى جوانب أخرى مثل: ظروف المعيشة، المساواة، فرص التكافؤ الاجتماعي، توفير خدمات الصحة و التعليم، الأمن الغذائي... و بما أن الفقر يعبر عنه بمدى توفر الدخل والمرتبط بتوفر فرص العمل، فكثيرا ما يتم التساؤل إن كانت البطالة سببا لظاهرة الفقر أو نتيجة له. أي ضرورة معرفة من هو المؤثر من المتأثر لمشكلتين تؤرقان جل الدول المتقدمة و النامية، و ما يتبع ذلك من آثار و انعكاسات سلبية. تسعى الدول المغاربية كغيرها من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، لتخفيض مستويات البطالة في ظل التطورات و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعيشها.

إشكالية الدراسة:

إن هذا الموضوع يطرح العديد من الإشكاليات، و التي يمكن اختصارها في التساؤل الرئيسي التالي: **فيما تمكن العلاقة بين البطالة و الفقر؟ و ما هو واقع ظاهرة البطالة في الدول المغاربية و أهم العوامل المتحكمة فيها؟**

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، إذ تعد البطالة من أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية، و لما لها من آثار اجتماعية على الفرد و المجتمع. و عليه سيتم تحليل ظاهرة البطالة، من خلال دراسة حالة بعض بلدان دول المغرب العربي: الجزائر، تونس و المغرب، و التي تتسم بخصائص سكانية و جغرافية متقاربة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا التشخيص إبراز ما يلي:

- ✓ ظاهرة الفقر كهدف من أهداف التنمية المستدامة، و تبيان علاقته بوجود البطالة في المجتمع؛
- ✓ العلاقة بين سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي و التكوين المهني، و إبراز أثرها الاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ الوقوف على أهم المميزات و المتغيرات المؤثرة على البطالة في الدول المغاربية و أهم النتائج المتوصل إليها؛
- ✓ استعراض واقع البطالة، تحليل هيكلها في البلدان المغاربية، مع تقديم واقتراح حلول لتخفيض معدلات البطالة فيها.

تقسيمات الدراسة:

للوصول إلى أهداف الدراسة و الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الورقة البحثية، تم معالجة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى المحاور الآتية: البطالــة و الفقر كمفاهيم و آراء نظرية، تحليل مشكلة البطالــة في البلدان العربية و المغاربية، تحليل هيكل البطالة في البلدان المغاربية.

أولا: البطالـــة و الفقر، مفاهيم و آراء نظريـــة

سيتم من خلال هذا المحور التعرف على الفقر بمفهومه النقدي و غير النقدي، وأهم المحددات السوسيو اقتصادية.

1- الفقر و المصطلحات ذات الصلة:

يعرف البنك الدولي الفقر- حسب تقريره عن التنمية في العالم 1990 – بأنه: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة (البنك الدولي، 1990، ص 41). كما يعرف الفقر بأنه: "كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا، للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة، من أجل البقاء و استمرار الكفاءة البدنية"(سالم توفيق ألنجفي، 2008، ص 39).

يمثل المستوى الواجب توفره من الدخل- و المشار إليه بمصطلح "خط الفقر"- عن أدنى مستوى من الدخل الذي يحتاجه الفرد، حتى يستطيع من خلاله إشباع حاجاته وتوفير مستوى ملائم لمعيشته. تم تحديد خط الفقر العالمي منذ تقرير التنمية في العالم عام 1990 بدولار واحد أمريكي يوميا للفرد؛ حيث كانت الفكرة منذ البداية هي قياس فقر الدخل من خلال وضع معايير في أفقر دول العالم من جهة، و من جهة أخرى، يعادل المستوى الحقيقي للرفاه في جميع البلدان. المطلب الأول قاد الباحثين إلى احتساب خط الفقر العالمي على أساس خطوط الفقر الوطنية لكل بلد نام شديد الفقر، و قادهم المطلب الثاني إلى استخدام أسعار صرف لتعادلات القوة الشرائية لتحويل هذا الخط إلى دولار أمريكي و الأهم إلى عملة كل بلد من البلدان النامية(www.worldbank.org).

أسفرا المطلبين السابقين عن تعديل خط الفقر في كل مرة، و بعدما كان خط الفقر يبلغ دولارا واحدا في اليوم، نشرت مجموعة جديدة من تعادلات القوة الشرائية عام 1993، حيث تغير الخط إلى 1.08 دولارا في اليوم، و تم تعديل تعادلات القوة الشرائية مرة أخرى عام 2005، وبناءا عليه تم رفع خط الفقر إلى 1.25 دولارا في اليوم... ليصبح خط الفقر العالمي الجديد- باستخدام تعادلات القوة الشرائية- لعام 2011 هو 1.90 دولارا(http://blogs.worldbank.org). و مع ذلك فإن العديد من الدول تضع خطوط فقر خاصة بها وفق ظروفها الخاصة.

إن الرأي السائد اليوم هو: " لا يقتصر قياس الفقر من الناحية النقدية، بينما الفقر ظاهرة معقدة و متعددة الأبعاد، تنشأ من تفاعل العمليات الاقتصادية و السياسية

والاجتماعية، و التي تؤدي إلى تفاقم عوز الفقراء. و في كثير من الحالات، تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للفقر سياسات طويلة الأمد، التي تسمح بتحسين الظروف المعيشية للأشخاص، الذين يعانون أشكال الحرمان المتنوعة"(مركز الأبحاث الإحصائية، 2015، ص08). و بخصوص الحق في المساواة، فقد توصلت البحوث التي أجراها مكتب تقرير التنمية البشرية، باستعمال بيانات دليل التنمية البشرية، إلى نتائج تكشف عن وجود علاقة عكسية بين عدم المساواة في توزيع الدخل و تنمية الفرد، و تظهر هذه العلاقة كفوارق في الصحة و التعليم أكثر منها فوارق في الدخل(تقرير التنمية البشرية، 2013، ص33).

هناك بعض الاقتصاديين الذين انتقدوا تعريف البنك الدولي، ربما أهم نقد كان من جانب الاقتصادي الكندي Michel Chossudovsky – في كتابه حول عولمة الفقر" The Globalization of Poverty and the New World Order"– الذي أشار إلى ابتعاد إطار البنك الدولي في وضعه للمفاهيم والإجراءات الخاصة بقياس الفقر، و كذا التحديد التعسفي لعتبة الفقر عند 1 دولار للفرد يوميا، و كذا التشكيك في فقر المجتمعات التي يبلغ متوسط دخلها أعلى من تلك العتبة...(تشوسو دوفسكي، 2012، ص297)

2- المحددات السوسيو اقتصادية للفقـــر:

سنحاول فيما يلي عرض أهم العوامل السوسيو اقتصادية المحددة لظاهرة الفقر.

2-1 فقر الدخل و عدم المساواة في توزيعه:

يحتل نمط توزيع الدخل أهمية قصوى في الحد من ظاهرة الفقر، إذ تتوقف أي سياسة في الحد من فقر الدخل عموما على متغيرين: معدل النمو الاقتصادي، و النصيب الذي يحصل عليه الفقراء من أي ارتفاع في معدل النمو. حيث كلما ارتفع نصيب الفقراء من توزيع الدخل، كلما كان ذلك ضمانا لكفاءة البلد في تحويل النمو إلى آلية للحد من الفقر.

2-2 النمو الاقتصادي:

في دراسة للاقتصادي Rostow حول نموذج مراحل النمو، مفادها أن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يفوق نمو السكان- حالة التحول من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي في كنف التطور التكنولوجي- سيؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك في ذلك

المجتمع. و في حال توفر العدالة في توزيع الدخل، سيرتفع معدل النمو الاقتصادي بالمقابل(Todaro, Smith, 2006, p104).

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المحددات الاقتصادية المؤثرة على الفقر، والذي يمثل نوعية الحياة التي يعيشها سكان بلد أو منطقة معينة. فكثيرا ما ارتبط ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بتحسين معيشة الأفراد، إلا أن تزايد معدلات النمو الاقتصادي وارتفاعها غير كاف لضمان الحد من الفقر، ما لم يتم توزيع تلك الزيادات و المنافع بالتساوي.

2-3 سوق العمل و البطالـــة:

تعد البطالة و الفقر من أخطر الصعوبات الاقتصادية التي اجتاحت كثيرا من دول العالم، لأنهما يعتبران أساس الأمن الاجتماعي. فوجود البطالة يعني وجود شباب عاطل عن العمل، و قلة أو عدم استخدام طاقات بشرية كامنة... و بالعمل يستطيع الفرد أن يتجاوز المكاسب الفردية، ليساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية المشتركة. من شأن نقاط الضعف في سوق العمل لأي دولة ما، أن تكون بوابة لكثير من الصعوبات الاجتماعية. قد تؤدي الضغوط الناتجة عن التسريح و البطالة إلى انخفاض متوسط أمل الحياة، نتيجة لما تسببه من أزمات صحية.

حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2015 فإن: 204 مليون شخص يفتقرون إلى عمل، منهم 74 مليون شاب. كما أن 830 مليون شخص في العالم من العاملين الفقراء، يعيشون على أقل من دولارين في اليوم(تقرير التنمية البشرية، 2015، ص ص 04-05). ويشير التقرير إلى أن هناك أكثر من 1.5 مليار شخص في العالم يعانون من: هشاشة العمل، ظروف عمل غير لائقة أو عدم الاستفادة من تغطية اجتماعية.

3- البطالـــة:

عموما ما يستخدم مصطلح البطالة للتعبير عن أولئك الذين هم في سن العمل ويبحثون عن وظيفة ما. لكن بتطبيق تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT) لسنة 1982: فإن العاطل عن العمل هو شخص في سن الشغل (15 سنة فأكثر)، و الذي تتوفر فيه مجمل الشروط التالية:

- ✓ أن يكون حاليا من دون وظيفة؛

- ✓ أن يكون متفرغا لشغل منصب عمل خلال الفترة المقبلة؛
- ✓ في طريق البحث عن العمل، أو قد وجد منصب عمل بحيث سيشغله مستقبلا.

بعبارة أخرى، فالعاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل، راغب فيه، باحث عنه و يقبل به عند مستوى الأجر السائد. و تقاس البطالة بحساب معدل البطالة، وهو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية. و تختلف نسبة العاطلين حسب الجنس (ذكر/ أنثى)، حسب الوسط (حضري/ قروي)، حسب السن والفئات العمرية والمستوى الدراسي.

1-3 أنواع البطالـــة:

هناك أشكالا مختلفة للبطالة، منها ما هو مرتبط بالزمن و الموسم، و منها ما هو مرتبط بالتشريع و التنظيم ... و عليه يمكن تقسيم أنواع البطالة إلى:(مراد، 2008، ص ص 13-14)

- ✓ **البطالـــة الظاهـــرة (Le chômage visible):** يقصد بها وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل، الراغبين فيه و الباحثين عنه، و لا يمارسون حاليا أي عمل. قد يطول أمد البطالة الظاهرة أو يقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، والتي يمكن أن تكون احتكاكية، هيكلية أو دورية.
- ✓ **البطالة المقنعـــة (Le chômage déguisé):** يقصد بها وجود عدد كبير من العمال يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة عن احتياجات الإنتاج تتقاضى أجرا- و إذا ما سحبت من مكان عملها فإن حجم الإنتاج لا ينخفض- و هو ما يؤدي إلى تضخم متوسط تكلفة المنتجات.
- ✓ **البطالة الاحتكاكيـــة (Le chômage frictionnel):** هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعمالة بين المناطق و المهن المختلفة. و تنشأ بسبب نقص المعلومات سواء لدى العاطلين الباحثين عن العمل أو لدى أرباب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، مما يعني عدم التقاء الطلب على العمل مع العرض. للحد من هذا النوع من البطالة، يمكن وضع بنك معلومات خاص بفرص الشغل، و الذي من شأنه التقليل من مدة البحث عن العمل، و يتيح للأفراد المعنيين فرص المفاضلة بين البدائل المتاحة بسرعة وكفاءة أكبر.

- ✓ **البطالة الهيكليـــة (Le chômage structurel):** هي البطالة الناتجة عن تغيرات هيكلية مست الاقتصاد الوطني، و التي قد تعبر عن حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة و مؤهلات و خبرات طالبي العمل. و تتصف هذه التغيرات الهيكلية بأنها: تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغيرات أساسية في الأساليب التكنولوجية المستخدمة – و التي يطلق عليها البعض بالبطالة التكنولوجية **Le chômage technologique**– أو تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة... يظل هذا الاختلال قائما، إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب.
- ✓ **البطالة الدوريـــة (Le chômage cyclique):** هي البطالة التي تحصل نتيجة للتقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة، في ضوء حركة التقلبات الصاعدة و الهابطة للنشاط الاقتصادي، التي يطلق عليها مصطلح "الدورات الاقتصادية". و يرتفع معدل البطالة الدورية في مرحلة الانكماش الاقتصادي حيث يسود الكساد، وينخفض هذا المعدل في مرحلة الانتعاش الاقتصادي حيث يسود الرواج.

هناك أنواع أخرى للبطالة منها:(زكي، 1998، ص 30)

- ✓ **البطالة الاختياريـــة (Le chômage volontaire):** هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإراداته، من خلال تقديم استقالته و ذلك بسبب: إما لعزوفه عن العمل و تفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل و الإعاشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن...
- ✓ **البطالة غير الاختيارية (Le chômage involontaire):** فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل إجباريا، أي ليس من محض إرادته أو اختياره. و هي قد تحدث: عن طريق تسريح العمال أو طرده بشكل قسري، أو عندما لا تجد الطلبات الجديدة للشغل في سوق العمل فرصا للتوظيف. قد يسود هذا النوع من البطالة فترات الكساد في بعض البلدان الصناعية.

3-2 أسباب البطالـــة:

قد يكون مصدر اللاتوازن بين العرض و الطلب على مناصب الشغل بسبب غياب الشروط اللازمة و المتحكمة في سوق العمل. من بين هذه الأسباب: (http://corinne.zambotto.free.fr)

3-2-1 الأسباب المرتبطة بالصعوبات في سوق العمل:

- ✓ **عدم مرونة الأجور:** تتم المواجهة داخل سوق العمل بين العرض الذي مصدره العمال والطلب الذي مصدره المؤسسات. إذا كان العرض أكبر من الطلب؛ في هذه الحالة الأجور و الأعباء الاجتماعية معرضة للانخفاض. بينما هناك حد أدنى للأجور في غالبية الدول – مثلا في الجزائر: الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG– و الذي يعطل عموما التوازن بين العرض و الطلب في هذا السوق.
- ✓ **الحركية الضعيفة للأجراء و نقص المعلومة:** تعتبر الحركية (La mobilité) الضعيفة للأجراء، الذين لا يفضلون تغيير العمل أو مكان العمل مصدرا للبطالة. قد ينتج عن نقص هذه الحركة حالات طلب عمل مرتفعة أو بطالة. إضافة لذلك، فإن المتعاملين الاقتصاديين في سوق العمل لا يعرفون في بعض الأحيان معلومات حول حجم الطلب المتوفر، و هذا ما يؤدي إلى تعذر تحقيق التوازن بين العرض والطلب.
- ✓ **عدم ملائمة العرض للطلب:** تنتج البطالة في هذه الحالة عن الطفرات التي قد تمس الاقتصاد. حيث يؤثر التطور التكنولوجي على حجم مناصب العمل و كذا المؤهلات المطلوبة، إذ يمكن أن يكون هناك تفاوت بين الكفاءات المطلوبة في مناصب عمل معينة والكفاءات المتوفرة في العمال. وفق هذه الشروط، هناك لا توافق بين عرض العمل والطلب عليه مما يؤدي إلى بطالة هيكلية.
- ✓ **القيود القانونية في سوق العمل:** هناك إجراءات طويلة و مكلفة لفصل العامل قد تؤرق المؤسسات أو من يعرضون العمل، يضاف إلى ذلك الحد الأدنى للأجور. إذ يعتبران من المتغيرات التي تعرقل السيرورة الجيدة لسوق العمل، لا سيما التوازن بين العرض والطلب.

3-2-2 الأسباب المرتبطة بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية:

- ✓ **أسباب ديموغرافية و اجتماعية:** تزيد البطالة حالة ارتفاع شريحة السكان القادرة على العمل عن حجم مناصب الشغل التي يتم خلقها. و هناك متغيرات أخرى تتحكم في ارتفاع البطالة، نتيجة لارتفاع طلبات الشغل التي مصدرها النساء، المهاجرين و ظهور جيل يتميز بمعدلات مرتفعة للزيادة السكانية (La génération baby-boom).
- ✓ **النمو الاقتصادي:** حسب التصور الكينزي، فإن مستوى الشغل يرتبط بمستوى الإنتاج. حيث تمثل فترات الرواج الاقتصادي فترات لخلق مناصب عمل، بالمقابل في حالة الأزمات هناك تباطؤ في معدلات النمو و انخفاض الإنتاج، و التي تمثل عوامل لخلق البطالة.
- ✓ **إعادة توطين المؤسسات و منافسة الدول النامية:** يتم إغراء الكثير من المؤسسات لتغيير موطنها نحو البلدان النامية (إعادة التوطين/ La délocalisation)، بسبب انخفاض الأجور و الأعباء الاجتماعية. قد تؤدي هذه الظاهرة إلى بطالة في موطنها الأصلي، على المدى القصير. أما على المدى الطويل، ستعود هذه الظاهرة بالمنفعة على الدولتين؛ الدولة المصدر و الدولة المستقطبة، بسبب ارتفاع المستوى المعيشي لسكان الدول النامية، والذي سيسمح لهم بتنويع استهلاكهم نحو سلع كمالية، تكون مصدرها في البداية الدول المستقطبة ثم الدول المصدر. هذا ما يؤدي إلى الرفع من معدلات التشغيل في الدولتين.
- ✓ **التقدم التقني:** قد يقوض التقدم التقني خلق مناصب عمل على المدى القصير، بسبب ارتفاع الإنتاجية التي يخلقها، نتيجة لتعويض العامل بالآلة. أما على المدى الطويل، يسمح هذا التقدم التقني بتطوير الإنتاج والاستهلاك، لا سيما منتجات جديدة أكثر فاعلية وكذا الرفع من المستوى المعيشي. و بالتالي يمكن أن يكون التقدم التقني خالقا لمناصب عمل.

ثانيا: تحليل مشكلة البطالـــة في البلدان العربيـــة و المغاربيـــة

استنادا إلى دراسات منظمة العمل الدولية، فإن بطالة الشباب في العالم في ارتفاع مستمر و متجدد، و لا تزال الأعلى في البلدان العربية. كما أشارت المنظمة إلى أن نسبة بطالة الشباب في العالم تصل إلى 13.1% عام 2016، و ستبقى عند هذا المستوى عام

2017، بعد أن كانت 12.9% عام 2015(http://www.ilo.org). و نتيجة لذلك، يتوقع أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم، و بالذات فئة الشباب بمقدار نصف مليون شاب عام 2016، ليبلغ 71 مليون عاطل عن العمل، و هو أول ارتفاع يسجل منذ ثلاث سنوات.

1- تحليل مشكلة البطالـــة في البلدان العربيـة:

من خلال الجدول الموالي، سيتم التطرق بالتفصيل لمعدلات البطالة في البلدان العربية، و الذي سيوضح العلاقة بين عدد سكانها و معدلات البطالة.

جدول رقم(01): تعداد السكان و معدلات البطالـــة في البلدان العربيـــة

الدولـــة	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل البطالـة (%)	الدولـة	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل البطالة (%)
الجزائر	41.20	11.22	سوريا	18.43	14.3
الإمارات	9.27	3.7	عمان	4.57	17.5
البحرين	1.42	1.3	فلسطين	4.81	24.9
الأردن	9.8	13.2	قطر	2.57	0.2
السعودية	31.74	5.5	لبنان	6.01	6.8
السودان	39.58	13.3	ليبيا	6.28	19.2
الصومال	14.31	6.62	مصر	92.8	12
العراق	37.2	16	موريتانيا	4.07	11.7
الكويت	4.4	2.4	تونس	11.29	14.79
المغرب	34.7	9.98	جيبوتي	0.94	6.61
اليمن	27.58	17.1	جزر القمر	0.79	20

Source: Elaboré par nos soins en se basant sur:
- https://ar.tradingeconomics.com/country-list/population. [En ligne] consulté le 20/08/2017.
- https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS. [En ligne] consulté le 20/08/2017.

من خلال الجدول رقم (01) و الشكل رقم (01) يتضح أن دولة مصر تحتل المركز الأول في الترتيب، حيث بلغ عدد سكانها 92.8 مليون نسمة. لتليها الجزائر في

المركز الثاني، حيث بلغ عدد سكانها 41.2 مليون نسمة. في حين نجد دولة القطر، البحرين، جيبوتي و جزر القمر تحتل المراكز الأخيرة في الترتيب السكاني.

شكل رقم (01): عدد السكان و معدلات البطالة في البلدان العربيـــــة

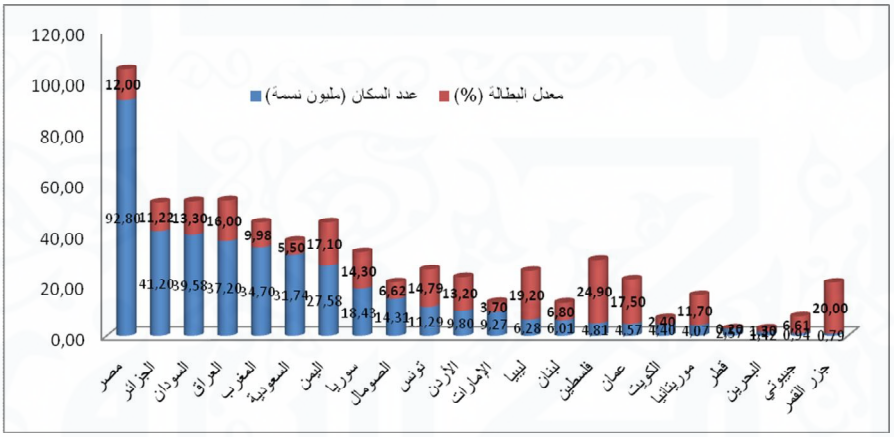

المصدر: من إعداد الباحثـــــة

من خلال الشكل رقم (01) يتضح أن معدلات البطالة مرتفعة في أغلب الدول العربية لاسيما في فلسطين، جزر القمر، ليبيا، عمان، اليمن، العراق، تونس وسوريا. و لا يرتبط السبب ارتباطا كليا بارتفاع عدد السكان كما جرت عليه الظروف و الأسباب، و إنما نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية، كون أغلبها قد شهد و مازال يشهد حروبا وصراعات داخلية، مما أدى إلى تعطل مسيرة التنمية و البناء. حيث نجد أن أعلى نسبة قد سجلت بدولة فلسطين بمعدل 24.9%، بالمقابل تم تسجيل معدلات بطالة منخفضة في أغلب البلدان العربية النفطية، حيث سجلت أدنى معدل للبطالة في دولة قطر بـــ0.2%. لاسيما و أن البلدان الخليجية النفطية تعتمد بدرجة كبيرة على جذب العمالة العربية والأجنبية، ولأنها تتميز بانخفاض في عدد سكانها الأصليين، و بوفرة الموارد المالية مقارنة بالدول العربية غير النفطية.

2- تحليل تطور معدل البطالة في البلدان المغاربية:

سيتم من خلال الشكل رقم (02) تحليل تطور معدلات البطالة في البلدان المغاربية ابتداء من سنة 2010، و من ثم الوقوف على أهم العوامل المتحكمة في هذه الظاهرة.

شكل رقم (02): تطور معدل البطالة في البلدان المغاربية

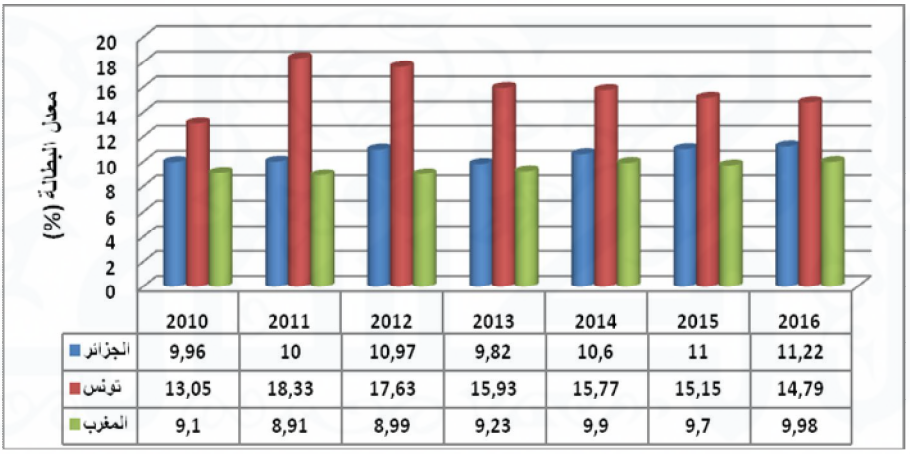

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	9,96	10	10,97	9,82	10,6	11	11,22
تونس	13,05	18,33	17,63	15,93	15,77	15,15	14,79
المغرب	9,1	8,91	8,99	9,23	9,9	9,7	9,98

Source: Elaboré par nos soins en se basant sur: https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS. [En ligne] consulté le 24/08/2017.

2-1 تطور معدل البطالة في الجزائر:

تم تسجيل تزايد مستمر لمعدل البطالة خلال السنـــــــــــوات 2010، 2011 و 2012، لينخفض سنة 2013 إلى 9.82%، و الذي يمثل مؤشرا ايجابيا قد يعكس السياسة التنموية المنتهجة في هذا البلد. لكن ما ميز سنة 2014، هو ارتفاع معدل البطالة إلى 10.6%، حيث عرفت الجزائر في هذه السنة تدهورا لأسعار النفط، إذ بلغت الأسعار أكثر من 100 دولار قبل سنة 2014 لتصل إلى أقل من 50 دولار سنة 2016(www.planete-energies.com). إن استمرار انخفاض أسعار النفط، قد انعكس سلبا على العمالة في الجزائر، نتيجة للسياسة التقشفية المنتهجة. و قد تم تسجيل ارتفاع مطرد لمعدل البطالة في 2015 و 2016، حيث بلغ 11% و 11.22% على الترتيب. و تشير التقديرات إلى استمرار ارتفاع معدل البطالة في سنة 2017، طالما هناك علاقة

قوية و ارتباط وثيق بين ارتفاع أسعار النفط و ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، و من ثم نتائج هذا الأخير على سوق الشغل الجزائري.

2-2 تطور معدل البطالة في تونس:

عرفت نسبة البطالة في تونس ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 2010 و سنة 2011، حيث بلغ معدل البطالة أعلى مستوياته و بنسبة 18.33%، بسب تردي الأوضاع الأمنية و الثورات الاجتماعية التي شهدتها الدولة في تلك الفترة. مما ساهم في تراجع نسب النمو، و زيادة قياسية لأعداد العاطلين عن العمل. بينما تم تسجيل تراجعا لمعدلات البطالة في السنوات 2012، 2013 و 2014. إلا أن نسب النمو الضعيفة التي عرفتها تونس خلال سنتي 2015 و 2016، و التي بلغت 1.1% و 1% على التوالي(http:/www.lemoci.com). و كذا مساهمة الجامعات ومراكز التكوين و التدريب بدفع متخرجين جدد إلى سوق الشغل، أدى إلى زيادة واستفحال ظاهرة البطالة بين الشباب. حيث تراجع معدل البطالة بشكل طفيف من 15.15% سنة 2015 إلى 14.79% سنة 2016.

2-3 تطور معدل البطالة في المغرب:

سجلت نسبة البطالة في المغرب ارتفاعات متوالية في الفترة من سنة 2011 إلى سنة 2014، حيث انتقلت من 8.91% إلى 9.9%. و حسب تقارير السلطات المغربية فإن هذا الارتفاع كان سببه: بطئ انتعاش الأنشطة الفلاحية و غير الفلاحية. كما أشارت هذه التقارير، إلى أن هذا الارتفاع أكثر حدة في الوسط الحضري، و لاسيما في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة. بالمقابل شهدت سنة 2015 ارتفاعا لمعدل النمو، و الذي قابله تراجعا طفيفا لمعدل البطالة حيث تم تسجيل نسبة 9.7%. بينما أشارت اللجنة الدائمة بالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي أنه: على الرغم من ارتفاع معدل النمو، إلا أن البطالة شهدت هي الأخرى ارتفاعا! يفسر ذلك بأن القطاعات التي تمتص عمالة كثيفة لم تشهد نموا معتبرا، بالمقابل ما أثر في معدل الـنمو و ارتفاعه هي قطاعات أخرى لا تتسم بكثافة العمالة. كما أضاف التقرير قطاعات مثل التعليم، الجامعات و المعاهد المغربية، لا تزال تفرز أجيالا غير منتجة، و هو ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في سنة 2016 إلى 9.98%.

ما يمكن استخلاصه من التحاليل السابقة، أن انخفاض أو ارتفاع معدلات البطالة في الدول المغاربية ليس مرتبطا بالدرجة الأولى بالتعداد السكاني، و لا بتحقيق معدلات نمو مرتفعة. بالمقابل هناك أسبابا أخرى تأثر على مستويات البطالة، ربما أهمها: تردي الأوضاع السياسية و الأمنية، عدم ملائمة السياسات المطبقة للحد من ظاهرة البطالة للواقع في تلك الدولة...

ثالثا: تحليل هيكل البطالة في البلدان المغاربيـــة

يتم من خلال هذا المحور تحليل هيكل البطالة في البلدان المغاربية: الجزائر، تونس والمغرب، و الوقوف على أهم خصائص البطالة لكل دولة حسب الفئات العمرية، الجنس، المستوى الدراسي...

1- هيكل البطالة في الجزائر:

حسب التقرير الذي أصدره الديوان الوطني للإحصاء- و الصادر في شهر أفريل 2017- و الذي يوضح فيه حصيلة النشاط الاقتصادي والشغل و البطالة، فقد تميز سوق العمل بارتفاع حجم فئة السكان الناشطين اقتصاديا مقارنة بشهر سبتمبر 2016، حيث بلغ هذا الارتفاع 160.000 شخصا بنسبة زيادة قدرها 1.3%، و بذلك بلغ إجمالي عدد الناشطين اقتصاديا 12277000 شخصا على المستوى الوطني(www.ons.dz). يعود هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة عدد الباحثين عن العمل خلال نفس الفترة. أما فيما يخص فئة البطالين فقد بلغ حجمها 1508000 شخصا، و بلغت بذلك نسبة البطالة 12.3% على المستوى الوطني، مع تسجيل زيادة قدرها 1.8% مقارنة بشهر سبتمبر 2016. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل تفاوت ملحوظ بين بطالي المناطق الحضرية و الريفية، وقد تم تسجيل 1103000 شخصا في المناطق الحضرية و 405000 شخصا في المناطق الريفية.

من خلال الشكل رقم (03) يمكن تحليل ظاهرة البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية و الجنس: حيث يظهر أن 1200000 شخصا من إجمالي العاطلين عن العمل يقل سنهم عن 35 سنة أي ما نسبته 51.4%؛ مع تسجيل تفاوت ملحوظ بين الجنسين، حيث تم تسجيل 518000 إناث و 990000 ذكور، و قد بلغت بذلك نسبة الإناث 34.3%.

شكل رقم (03): البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية و الجنس (أفريل 2017)

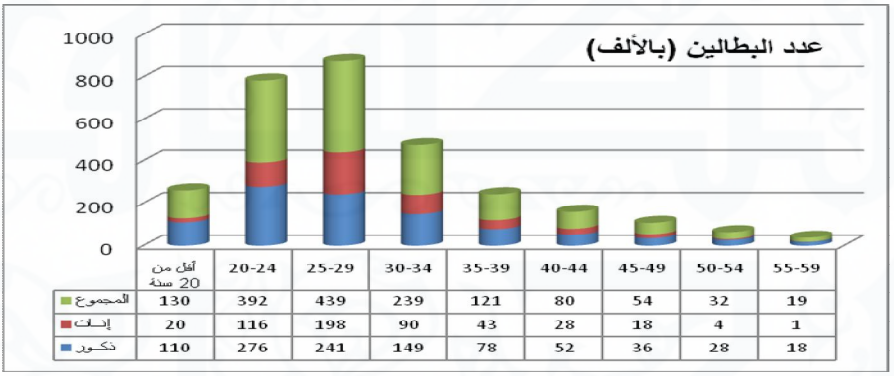

Source : www.ons.dz/consulté le 29/08/2017.

من العوامل المؤثرة على مستويات التشغيل في الجزائر نجد: التسرب المدرسي، والذي يساهم في زيادة عدد العاطلين عن العمل مبكرا، و بمستوى تعليمي لا يتماشى والتوجهات الاقتصادية للدولة، حيث أن الإحصائيات السابقة تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل لدى الفئة العمرية الأقل من 20 سنة قد بلغ 130000 شخص. كما تم تسجيل 392000 شخصا عاطلا عن العمل في الفئة العمرية (24-20 سنة)، و الذي يفسر استمرار الجامعات و مراكز التكوين بضخ متخرجين جدد بقدر كبير يصعب امتصاصه من قبل سوق الشغل.

جدول رقم (02): البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي (أفريل 2017)

المستوى التعليمي	بدون تكوين	مستوى ابتدائي	مستوى متوسط	مستوى ثانوي	مستوى عالي
العدد(بالألف)	29	150	612	327	389
النسبة(%)	1.9	9.9	40.6	21.7	25.8

Source : www.ons.dz/ consulté le 29/08/2017.

عند تحليل هيكل البطالة من حيث المستوى التعليمي، تبرز أعلى نسبة و التي تمس أصحاب المستوى المتوسط بما معدله 40.6% من إجمالي البطالين، متبوعة بذوي المستوى العالي بما نسبته 25.8%. و كما سبق الذكر فإن التسرب المدرسي و الضخ المتزايد للمتخرجين الجدد زاد في حدة البطالة و تفاقمها.

كما بينت الإحصائيات أن 6 بطالين من ضمن 10 هم في بطالة طويلة المدى (سنة أو أكثر)، بنسبة تقدر بـــ62.2%. أما فئة البطالين الذين اشتغلوا في الماضي فقد بلغ حجمهم 648000 شخصا، و هو ما يمثل 42.9% من إجمالي البطالين – بزيادة تقدر بـــ176000 شخصا مقارنة بشهر سبتمبر 2016– حيث أن 70.8% من هذه الفئة كانوا يشتغلون كأجراء غير دائمين، و الثلثين منهم في القطاع الخاص. و لوحظ أن 62.7% فقد فقدوا مناصب عملهم إما بسبب نهاية التعاقد، توقف المؤسسة عن النشاط أو التسريح(www.ons.dz).

2- هيكل البطالة في تونس:

في تقرير أصدره المعهد الوطني لتونس، يوضح فيه مؤشرات التشغيل و البطالة الصادر في الثلاثي الثاني من سنة 2017، فقد قدر عدد السكان الناشطين في تونس بـــ 4084200 شخصا، كما قدر عدد السكان المشتغلين بـــ 3458100 شخص، ما يمثل ما نسبته 84.67%(www.ins.tn/). أما عن فئة البطالين، فقد أفرزت نتائج المسح الوطني حول السكان و التشغيل لنفس الفترة، أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 626100 شخصا من مجموع السكان الناشطين، ما يمثل ما نسبته 15.33%، علما أنه تم تسجيل تقلص في حجم البطالة بعدما كان 625600 عاطل عن العمل خلال الثلاثي الأول لسنة 2017.

جدول رقم (03): تطور نسبة البطالة في تونس حسب الجنس (2015- 2017)

	2015			2016				2017	
	الثلاثي2	الثلاثي3	الثلاثي4	الثلاثي1	الثلاثي2	الثلاثي3	الثلاثي4	الثلاثي1	الثلاثي2
ذكور (%)	12.4	12.4	12.5	12.5	12.4	12.5	12.5	12.4	12.4
إناث (%)	22.2	22.5	22.6	22.8	23.5	23.2	23.1	22.7	22.6
المجموع	**15.2**	**15.3**	**15.4**	**15.4**	**15.6**	**15.5**	**15.5**	**15.3**	**15.3**

Source : www.ins.tn/ consulté le 29/08/2017.

من خلال الجدول رقم (03)، يتضح أن معدل البطالة لم يعرف انخفاضا معتبرا، وإنما تم تسجيل تذبذبا طفيفا خلال السنوات 2015، 2016 و 2017. حيث قدرت نسبة البطالة في الثلاثي الثاني لسنة 2017 لدى الذكور بـــ12.4% ولدى الإناث بـــ22.6%.

شكل رقم (04): تطور معدل البطالة في تونس بين حاملي الشهادات العليا(2015-2017)

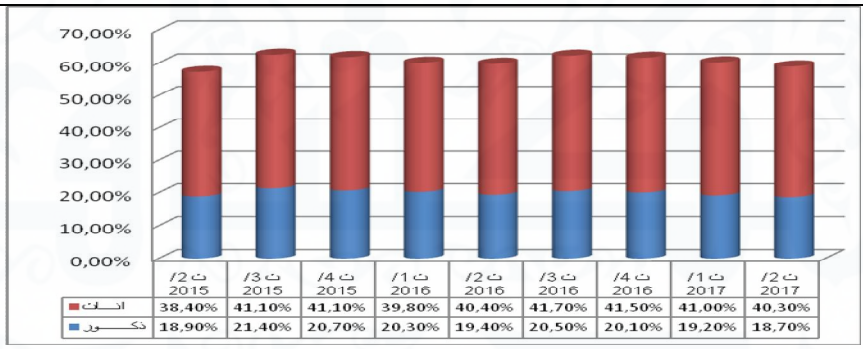

Source : www.ins.tn/ consulté le 29/08/2017.

يوضح الشكل رقم (04) نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات العليا، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 250600 شخصا في الثلاثي الثاني من سنة 2017، مقابل 259600 في الثلاثي الأول من سنة 2017. وبذلك قدرت نسبة البطالة بين الثلاثيين على التوالي 30.3% و 31.2%.

3-هيكل البطالة في المغرب:

حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، فقد بلغ حجم السكان العاطلين عن العمل في المغرب 1105000 شخصا سنة 2016 مقابل 1148000 شخصا في سنة 2015، و هو ما يمثل انخفاضا بـ43000 شخص، ما نسبته 3.75% (www.hcp.ma/). و من ثم فقد تراجع عدد العاطلين بـــ45000 شخص بالمدن، في حين ارتفع بـــ2000 شخص بالقرى(www.hcp.ma/). و هكذا بلغ عدد العاطلين 879000 شخصا بالوسط الحضري بما نسبتـــــــه 79.5% و226000 بالوسط القروي سنة 2016، في حين بلغ هذا العدد 767000 شخص في صفوف الرجـــــــال و338000 في صفوف النساء.

و حسب معطيات الجدول رقم (04) فإن معدل البطالة سجل انخفاضا في صفوف الأشخاص من الفئة العمرية 35-44 سنة، و فئة الأشخاص الذين تعادل أو تفوق أعمارهم 45 سنة، و ذلك مقارنة مع باقي الفئات العمرية الأخرى. أما عن فئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة، فقد ارتفع معدل البطالة مقارنة بسنة 2015 بـــ1.7%على المستوى الوطني، و بذلك بلغ حجم البطالة في صفوفهم 392000 شخصا على المستوى الوطني.

جدول رقم (04): المؤشرات السنوية للبطالة في المغرب حسب وسط الإقامة، الجنس، السن والشهادة لسنة 2016

	حضـــري	قـــروي	المجمـــوع
عدد العاطلين(بالألف)	879	226	1105
معدل البطالـــة (%)	13.9	4.2	9.4
حسب الجنـس			
ذكـــور	11.7	5.0	8.9
إنـــاث	22.1	2.4	10.9
حسب الســن			
15-24 سنة	41.0	10.3	22.5
25-34 سنة	20.1	5.0	13.5
35-44 سنة	6.7	2.0	4.8
45 سنة فأكثر	4.1	1.1	2.7
حسب الشهـادة			
بدون شهادة	6.5	2.2	3.8
حاصل على شهادة	18.8	10.9	16.9

Source : www.hcp.ma/ consulté le 30/08/2017.

أما بالنسبة للبطالة في صفوف حاملي الشهادات فقد تراجع معدلها مقارنة مع سنة 2015 بـ0.4% مقابل 0.3% في صفوف أولئك الذين لا يتوفرون على شهادة. وبهذا بلغ عدد العاطلين 854000 شخصا في صفوف حاملي الشهـــادات و 251000 في صفوف أولئك الذين لا يتوفرون على شهادة. و تجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة لدى الفئة الأولى يفوق نظيره لدى الفئة الثانية بـ4 أضعاف.

خلاصـــة:

إن لمشكلة البطالة أسبابا متعددة، تختلف حدتها من دولة لأخرى. لذلك تسعى هذه الدول جاهدة للتقليل من تفاقمها. نظرا لما لها من آثار اقتصادية و اجتماعية على الفرد و المجتمع. و هذا ما تمت ملاحظته عند مقارنة البلدان المغاربية: الجزائر، تونس والمغرب، نظرا لقربها الجغرافي و الماضي المشترك. إذ حاولت هذه الدول إيجاد حلول لظاهرة البطالة، بإتباعها مجموعة من الاستراتيجيات و السياسات في سوق العمل. لكن يبقى نجاح السياسات المطبقة يفتقر لمكونات ربما أهمها الاستقرار السياسي، و الحلول التي تأخذ بعين الاعتبار خصائص الدولة وسكانها، بعيدا عن الحلول المستوردة...

توصلنا من خلال دراستنا هذه لمجموعة من النتائج، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ إن النقص في المعلومات و غياب الاستراتيجيات الوطنية المتوافقة مع متطلبات سوق العمل، وكذا عدم توافق المهارات مع الاحتياجات، أدى إلى تقييد العديد من الشباب وأبعدهم عن الوظائف الجيدة؛
- ✓ إن فئة السكان الناشطين التي تنتجها النظم التعليمية القائمة في البلدان المغاربية، لا تتوافق و تتطابق مع احتياجات سوق العمل في البلدان المغاربية، و نتيجة لذلك ترتفع البطالة بين المتعلمين. و تبقى الفجوة قائمة نظرا لغياب التوافق بين المهارات المكتسبة في الجامعة و متطلبات العمل؛
- ✓ عند مقارنة توزيع فئة البطالين حسب المناطق (حضري/ قروي)، فإنها ترتفع في الوسط الحضري، نظرا لتفضيل الكثير من الأشخاص العيش في المناطق الحضرية. و هذا من شأنه أن يعرقل أكثر السياسات المتبعة من طرف الدول المغاربية الثلاث لتخفيض معدلات البطالة في مثل هذه المناطق؛
- ✓ رغم الضغوطات المتزايدة على الدول المغاربية من جانب العرض في سوق العمل، لكن ما يهدد ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب هو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من جهة، من جهة أخرى نوع القطاع (عام/ خاص) فالكثير من الشباب يفضل العمل في شركات القطاع العام.

من خلال ما سبق يمكن تقديم بعض المقترحات:

- ✓ ضرورة تبني الحكومات لسياسات و برامج خاصة للنهوض بجودة مخرجات التعليم بجميع أشكاله، و محاولة تقليص الفجوة بين مناهج التعليم النظرية و متطلبات سوق العمل؛
- ✓ التوسع في برامج التدريب و إعادة التدريب للعاملين في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، خاصة خريجي الجامعات و المعاهد؛
- ✓ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة تنموية فاعلة تعمل على خلق فرص العمل، و نظرا لسرعة تأقلمها مع التغيرات و الظروف المحيطة بها.
- ✓

المراجع:

باللغة العربية:

1. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990.
2. تقرير التنمية البشرية، التنمية في كل عمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015.
3. تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عام متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013.
4. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت 1998.
5. سالم توفيق ألنجفي، أحمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة 2008.
6. قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، مركز أنقرة 2015.
7. محمد جلال مراد، البطالة و السياسات الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية 2008.
8. مدونات البنك الدولي، رفع خط الفقر العالمي إلى 1.90 دولارا في اليوم، إلا أن المعدل العالمي لم يتغير في الأساس...كيف يمكن ذلك؟ متاح على الموقع: http://blogs.worldbank.org
9. ميشيل تشوسو دوفسكي (Michel Chossudovsky)، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2012.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. TODARO M.P، SMITH S.C، *Economic Development*, 10th Ed, Addison-Wesley, New York 2006.
2. www.worldbank.org/en/about/people/f/francisco-h-g-ferreira) .
3. http://corinne.zambotto.free.fr/cours/ed/fiche06eco.pdf/ Consulté le 20/09/2017.
4. http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_514926/lang--ar/index.htm.
5. www.planete-energies.com
6. http:/www.lemoci.com/fiche-pays/tunisie/indicateurs/.[En ligne]consulter le 31/07/2017.
7. www.ons.dz/consulté le 29/08/2017.
8. www.ins.tn/ consulté le 29/08/2017.
9. www.hcp.ma/ consulté le 30/08/2017.